

جودة أحكام القضاء الدستوري دراسة في المبادئ الدستورية الحديثة

Quality of constitutional court rulings
A study in modern constitutional principles

علي مجيد العكيلي

أستاذ القانون الدستوري المساعد

رئيس قسم دراسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

الجامعة المستنصرية العراق

dralimajeed82@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/09/20

تاريخ القبول: 2021/09/11

تاريخ الاستلام: 2021/05/08

ملخص:

تتسم الجودة في الأحكام القضائية بأهمية كبيرة، كونها تحقق الأمن القانوني والقضائي للأفراد وتزرع الثقة والطمأنينة في المؤسسة القضائية من خلال العدالة والوضوح وسهولة فهم الأحكام القضائية. حتى يكون هناك أمن قضائي يحقق الثقة في الأحكام والقرارات التي يصدرها، فإن جودة الخدمة القضائية تنطلق من حاجة الفرد الضرورية والملحة إلى العدل والقضاء النزيه الذي يأمن معه على حقوقه ويطمئن بأن حقوقه لا تمس في ظل وجود قضاء يحقق الأمن القضائي والقانوني من خلال الحداثة والتطوير في المؤسسة القضائية.

كلمات مفتاحية: جودة الأحكام، القضاء الدستوري، الأمن القانوني، الأمن القضائي،

الثقة المشروعة.

Abstract:

Quality in judicial decisions is of great importance, as it achieves legal and judicial security for individuals and cultivates confidence and reassurance in the judicial institution through justice, clarity and ease of understanding of judicial decisions. In order for there to be a judicial security that achieves confidence in the judgments and decisions it issues, the quality of judicial service stems from the individual's necessary and urgent need for justice and a fair judiciary who is safe with him on his rights and reassures that his rights are not violated in the presence of a judiciary that achieves judicial and legal security through modernity and development in The judicial institution.

Keywords: Quality of judgments, constitutional judiciary, legal security, judicial security, legitimate trust.

* المؤلف المرسل dralimajeed82@gmail.com

المقدمة

يُعتبر القضاء السلطة الوحيدة التي تحمي حقوق الأفراد من الانتهاك أو التعدي عليها بأي شكلٍ من الأشكال، وهذا القضاء أو المؤسسة القضائية يجب أن يامن الفرد بوجودها من خلال الأحكام القضائية التي يجب أن تتسم بجودة عالية، وهذه الجودة تكون مرتبطة باستقلال وحيادية ونزاهة القاضي. فإنَّ وجود الجودة في العمل القضائي يحقق الأمن القضائي والقانوني لدى الأفراد، كما تلعب الحداثة والتطوير في المؤسسة القضائية دوراً مهماً من خلال الوضوح والصياغة والتسبيب في الأحكام القضائية بصورة عامة والأحكام الدستورية بصورة خاصة خدمةً للصالح العام.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث بكون جودة الأحكام من أهم الأسس التي يقوم عليها الأمن القضائي والقانوني، لغرض حماية حقوق الأفراد من خلال المؤسسة القضائية من حيث وضوح ودقة الصياغة القانونية في الأحكام التي يصدرها القضاء وخاصة القضاء الدستوري.

إشكالية البحث

تتجلى إشكالية البحث في التساؤل التالي: هل تحقق الجودة في المؤسسة القضائية من خلال القضاء الدستوري الأمن القضائي وزرع الثقة لدى الأفراد في المؤسسة القضائية أم أنّ هناك عقبات تواجه الأفراد من خلال الأحكام القضائية التي يصدرها القاضي الدستوري بوجود غموض وعدم فهم تلك الأحكام، ومن ثم يفقد الأفراد ثقتهم في المؤسسة القضائية؟

خطة البحث

سيتم تقسيم البحث على مقدمة وثلاثة مطالب، سنتناول في الأول منها التعريف بجودة الأحكام وبيان أهميتها، أمّا الثاني فسيكون حول ارتباط جودة الأحكام بالمبادئ الدستورية الحديثة، فيما سينصرف الثالث إلى تحقيق الجودة من خلال الوضوح في أحكام القضاء الدستوري، ثم نُنهي بحثنا بخاتمةٍ تُبيّن فيها أهم النتائج والمقترحات التي توصّلنا إليها.

المطلب الأول: التعريف بجودة الأحكام وبيان أهميتها

تتسم الجودة في الأحكام القضائية بأهميةٍ كبيرة عند ممارسة القضاء الدستوري رقابته أو تفسيره للنصوص الدستورية والقانونية، وهذه الجودة عند وجودها في النظام القضائي سوف تحقق الأمن القضائي والقانوني وتحقق الثقة المشروعة لدى الأفراد من خلال وصول الأحكام والقرارات بوضوحٍ ودقّةٍ وعدم الغموض في تلك النصوص التي تؤثر سلباً على حقوق الأفراد ومن ثم تؤثر

على مبدأ الأمن القانوني الذي يُعد من أهم أسس بناء الدولة القانونية. ومن خلال ذلك سوف نُبيّن مفهوم جودة الأحكام ومن ثم التطرق إلى أهميتها وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول: مفهوم جودة الأحكام

من الطبيعي قبل بيان مفهوم جودة الأحكام، أن نُسلّط الضوء على تعريفها في اللغة والاصطلاح وعلى النحو الآتي:

أولاً: المدلول اللغوي لجودة الأحكام

جودة الأحكام مصطلح مركب من مفردتين هما:

- جودة.
- الأحكام.

(جودة) لغةً مصدر جاد جودة - صار جيداً. ويُقال: جاد المتاع، وجاد العمل فهو جيد. ويُقال: أجاد الشيء أتى بالجيد من قولٍ أو عمل. ويُقال: أجاد الشيء صيره جيداً. ويُقال أيضاً: تجود في العمل تأنق فيه وطلب أن يكون جيداً⁽¹⁾. وأيضاً جاد الشيء يجود (جودة بفتح الجيم وضمها) أي صار جيداً⁽²⁾.

(1) المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية في مصر، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004م، ص145.

(2) مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، 1987، ص116.

أما كلمة (الأحكام) لغةً فهي مصدر أحكم حكماً صار حكيماً. حكم في الأمر - حكماً - قضى فيه. ويُقال: حكم له، أو حكم عليه، أو حكم بينهم - أي منعه عما يريد ورده. ويُقال: احتكم الشيء أو الأمر - توثّق وصار محكماً. ويُقال حكم فلان في الشيء أو الأمر - جعله حكماً⁽³⁾. أما في اللغة الإنكليزية فإن مصطلح (جودة الأحكام) تأخذ The quality of judgments. وفي اللغة الفرنسية Jugements de qualité.

ثانياً: المدلول الاصطلاحي لجودة الأحكام

الحقيقة أنّ تعريف جودة الأحكام هو مكوّن من مفردتين، فقد عرفت الجودة بأنّها ((مجمّل خصوصيات ومواصفات منتج أو خدمة، التي تعطي له الاستعداد لإشباع الحاجات المعبر عنها أو الضمنية)⁽⁴⁾. كما أنّ مصدر مصطلح الجودة (Quality) هو الكلمة اللاتينية (Qualitas)، التي كان يُقصد بها طبيعة الشيء ودرجة صلاحيته⁽⁵⁾.

(3) المعجم الوسيط، المرجع السابق، ص190.

(4) بن سيدي أودير، الجودة في التشريع الجزائري والنظريات العلمية ومعايير أيزو 9000 (قراءة تحليلية مقارنة)، بحث منشور في مجلة التنمية البشرية، العدد(10)، جامعة وهران أحمد بن محمد، مخبر التربية والتنمية، الجزائر ، 2018، ص287.

(5) بن أحمد سعدية وحصل أبو بكر وشمة نوال، نظام إدارة الجودة أيزو 9000 وإدارة الجودة الشاملة مفهوم متكاملاً أم متعارضان، بحث منشور في مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد(3)، العدد(5)، المركز الجامعي بغليزان، الجزائر، 2020، ص33.

أمّا تعريف الأحكام، فقد عرف بأنه ((الحل الذي ينتهي إليه القاضي بالاعتماد على أسباب وأسانيد قانونية يراها صحيحة في نزاع مطروح أمامه وفق القانون المنظم لذلك)⁽⁶⁾. وعرف أحد الفقه جودة الأحكام بأنّها ((هي مجموعة السمات والخصائص التي يتصف بها الحكم ليكون قادراً على تلبية حاجة الأفراد من اللجوء إلى القضاء، ويفترض في الأحكام أن تصدر دائماً صحيحة من ناحية الشكل ومطابقة للحقيقة من حيث الموضوع)⁽⁷⁾.

من خلال تلك التعريفات، يمكن لنا تعريف جودة الأحكام بأنّها: تقادي الغموض في الأحكام القضائية والإلزام بالوضوح والدقة عند إصدارها بما يضمن للأفراد فهمها والثقة بها.

الفرع الثاني: أهمية جودة الأحكام

إنّ جودة الأحكام القضائية التي تصدر من القضاء الدستوري سواء عن طريق الرقابة أو تفسير النصوص، من شأنها التحلي بالوضوح لكل المتعاملين

(6) إسماعيل صالح الدين، إشكالات تنفيذ القرارات القضائية الإدارية في مواجهة الإدارة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص9.

(7) د. حنان محمد القيسي، جودة الأحكام الصادرة عن محاكم القضاء الإداري في العراق، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد(3)، العدد(1)، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، 2020، ص227.

معها⁽⁸⁾، حتى يكون هناك أمن قضائي يعنى بالثقة في المؤسسة القضائية والاطمئنان إلى ما يصدر عنها من أحكام وقرارات حمايةً لحقوق الأفراد، فإنّ ذلك يبقى رهيناً بتوفّر الجودة في الأحكام على مستوى تنفيذها⁽⁹⁾، وذلك يكون في صياغة الأحكام القضائية عند كتابتها، حيث يتضمن الحكم بيان وقائع القضية والأسباب التي بناءً عليها تم تحديد مسائل التكييف القانونية، كذلك تحليل النصوص القانونية الواجبة التطبيق لحل كل قضية، كل ذلك يلزم القاضي الدستوري بتقديم الأسباب التي قداته إلى إعلان حكمه أو قراره على نحو معيّن. تلك الشروط أو الأسباب لا يقتصر دورها فقط على مساعدة المتقاضين لفهمهم بل تساعد على تقبل النتائج التي انتهى إليها الحكم عند صدوره⁽¹⁰⁾. فإنّ القضاء الدستوري عندما يصدر الحكم بجودة عالية وواضحة، يكون هدفه حماية النظام القانوني للدولة ومن ثم حماية الحقوق والمراكز القانونية⁽¹¹⁾.

فإنّ لجودة الأحكام القضائية أهمية كبيرة على مستوى الأفراد، وذلك لأنّ غموض الحكم القضائي يترتب عليه الاختلاف في فهمه، ومن ثم الاختلاف في

(8) د. خالد روشو، دور القاعدة الدستورية في إرساء الأمن القانوني، بحث منشور في مجلة دراسات في الوظيفة العامة، المجلد (3)، العدد (1)، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، 2018، ص 113.

(9) د. يونس العياشي، الأمن القانوني والقضائي وأثرهما على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ط1، مكتبة دار السلام، الرباط، 2012، ص 48.

(10) د. محمد عبدالعال، القضاء الدستوري المقارن، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص 208.

(11) د. حنان القيسي و د. مازن ليلو راضي، امتناع الإدارة عن تنفيذ أحكام القضاء الإداري، دار المسلة، بغداد، 2018، ص 15.

تنفيذه وتطبيقه على العلاقات التي يحكمها، الأمر الذي سوف يؤدي إلى عدم استقراره وزعزعة الثقة المشروعة للمخاطبين به، ومن ثم يؤدي إلى عدم عدالة الحكم⁽¹²⁾. لذلك فإنَّ جودة الأحكام تتحقق من خلال دقة الصياغة للحكم الذي يصدر من القضاء الدستوري، فجودة الخدمة القضائية تنطلق من حاجة الفرد الضرورية والملحة إلى العدل والقضاء النزيه الذي يأمن معه على حقوقه ويطمئن إلى أنَّه لا يمكن المساس بها في ظل هذا القضاء⁽¹³⁾. فالجودة في الأحكام هي عبارة عن الثقة في المؤسسة القضائية والاطمئنان لما سوف ينتج عنها من أحكام وهي بصدد تطبيق القانون على الوقائع المعروضة عليها⁽¹⁴⁾. لذلك فإنَّ وجود الجودة في العمل القضائي بصورة عامة والأحكام التي يصدرها القضاء الدستوري بصورة خاصة ما هي إلا لتحسين أدائه وتحقيق للأمن القانوني والقضائي، كما أنَّ الحداثة والتطور تجعل العملية القضائية تتم في ظروفٍ أحسن وبالجودة اللازمة⁽¹⁵⁾.

(12) د. أحمد عبدالحسيب عبدالفتاح السنتريسي، العدالة التشريعية في ضوء فكرة التوقع المشروع، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص37.

(13) د. حنان محمد القيسي، جودة الأحكام، المرجع السابق، ص225.

(14) La securite juridique etudes et documents, n.43, Rapport de conseil d'Etat, Rapport public annuel, 1991, La documentation Francais, p.10.

(15) د. يونس العياشي، المرجع السابق، ص62.

المطلب الثاني: ارتباط جودة الأحكام بالمبادئ الدستورية الحديثة

إنَّ جودة الأحكام القضائية التي تصدر من القضاء الدستوري لها علاقة مع مبادئ دستورية، وهذه المبادئ لا بُدَّ وأنَّ تتحقق، لحماية حقوق الأفراد وإشاعة الطمأنينة والثقة للمخاطبين في الأحكام الدستورية التي لها علاقة أو ارتباط مع الجودة وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول: ارتباط جودة الأحكام بمبدأ الأمن القانوني

يُعد مبدأ الأمن القانوني أحد الأسس التي تقوم عليها الدولة القانونية، كما يُعد الضمانة والحماية التي ترمي إلى استبعاد الريبة أو عدم الاستقرار من الحقل القانوني، أو التغيُّر القاسي في تطبيق القانون⁽¹⁶⁾. ويُعرف مبدأ الأمن القانوني بأنَّه ((مبدأ دستوري عام يحكم عمل السلطات العامة بثلاثيتها المعروفة هو شعور بالطمأنينة أو السكينة، يلامس وجدان المخاطبين بالقانون تجاه أعمال السلطات العامة تشريعاً وتنفيذاً وقضاءً))⁽¹⁷⁾. ويُعرف أيضاً بأنَّه ((ذلك المبدأ الذي يضمن طائفتين من القواعد أولهما: القواعد التي تكفل استقرار المراكز القانونية أو الثبات النسبي واستقرار هذه المراكز من حيث الوقت أو الزمان.

(16) د. أحمد عبدالحسين عبدالفتاح السنتريسي، دور قاضي الإلغاء في الموازنة بين مبدأ المشروعية ومبدأ الأمن القانوني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص20.

(17) د. حسين أحمد مقداد، مبدأ الأمن القانوني كأساس لعمل القاضي الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017، ص14.

وثانيهما: القواعد القانونية المتعلقة بوضوح وتحديد القواعد القانونية وقرارات السلطات العامة، مما يعني توافر الجودة في هذه القواعد والقرارات⁽¹⁸⁾.

كما جاء في التقرير السنوي لمجلس الدولة الفرنسي لسنة 2006 أنَّ (مبدأ الأمن القانوني يقتضي أن يكون المواطن قادر على تحديد ما هو مباح وما هو محظور بموجب القانون المطبق، دون أن يستدعي ذلك من جانبه بذل مجهودات غير محتملة. من أجل بلوغ هذه النتيجة، يجب أن تكون القوانين الصادرة واضحة ومفهومة ولا تخضع في الزمن لتغييرات مفرطة أو بالأخص غير متوقعة)⁽¹⁹⁾.

وهذا المبدأ هو مبدأ دستوري نصّت عليه بعض الدساتير ومنها دستور إسبانيا لعام 1978⁽²⁰⁾ بصورة صريحة، وأنَّ أساس هذا المبدأ يعود إلى عام 1961 في ألمانيا، وتم الاعتراف به دولياً من طرف محكمة دول المجموعة الأوروبية ابتداءً من القرار الصادر عام 1962 والذي أشارت إليه المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عام 1981 من خلال تأكيدها على ضرورة احترام

(18) د. مازن ليلو راضي، حماية الأمن القانوني في النظم القانونية المعاصرة، ط1، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة، 2020، ص18.

(19) Conseil d'Etat, Securite juridique et complexite du droit, Rapport public, 2006, Op. Cit., p.281.

(20) نصّت المادة (3/9) من دستور إسبانيا لعام 1978 على: ((يتضمن الدستور مبدأ الشرعية، وقواعد التدرج وعمومية القواعد، وتطبيق القانون الأفضل دون أثر رجعي، والأمن القانوني، ومنع تعسفية السلطات العمومية)).

التوقع القانوني كأساس للأمن القانوني⁽²¹⁾. وبعد ذلك انتقل هذا المبدأ بصورة ضمنية أو من خلال عناصر ترتبط به في جميع الدول الأوروبية. من خلال ذلك فإنّ مبدأ الأمن القانوني يقوم على جودة ومعيارية القانون، ومدى استقراره، لذلك تقوم جميع السلطات في الدولة في توفير آليات سياسية وقانونية، لضمان معيارية وجودة القانون أو الأحكام القضائية قبل صدورها، لأنّ سلامة القانون أو الأحكام القضائية التي يصدرها القضاء الدستوري تُعد ضماناً للأمن القانوني، وهذا الأمر من شأنه أن يضمن حقوق الأفراد، إذ لا يمكن للفرد الحصول على حقوقه المشروعة إلّا في ظل منظومة قانونية ثابتة ومستقرة في جميع المجالات ومن بينها الأحكام القضائية. فوجود الجودة في الأحكام القضائية تُعطي نوع من الثبات في العلاقات القانونية ومن ثم استقرار المراكز القانونية. وتعمل هذه الجودة في الأحكام على إشاعة السكينة والطمأنينة⁽²²⁾. كما تُعد الجودة في الأحكام القضائية ركناً من أركان المحاكمة العادلة، وهذه الأخيرة هي أساس الأمن القانوني وأهم عوامل وجوده⁽²³⁾. لذلك تركزت الجودة بشكل

(21) محمد بن عراب ومفيد جعفري، خرق معايير الأمن القانوني في المنازعات الجبائية، سلسلة خاصة بالندوات والملتقيات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016، ص197.

(22) د. علي مجيد العكلي، مبدأ الأمن القانوني بين النص الدستوري والواقع العملي، ط1، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة، 2019، ص7-8.

(23) د. حنان محمد القيسي، جودة الأحكام، المرجع السابق، ص227.

رئيسي في أحكام القضاء الدستوري كأداة ناظمة للعلاقات كافة سواء بين الأفراد أو داخل السلطة القضائية نفسها.

أخيراً، يمكن القول بأنّ الجودة مرتبطة بمبدأ الأمن القانوني، كون الأخير يحقق الأمن والطمأنينة بين الأفراد وخاصة أنّ الجودة في الأحكام القضائية تحقق الثقة في المؤسسة القضائية ومن ثم توفر الأمن القانوني لدى جميع الأفراد، وهذا يُعد ارتباط صريح بين الجودة في الأحكام والأمن القانوني.

الفرع الثاني: ارتباط جودة الأحكام بالأمن القضائي

يتفق الفقهاء على أنّ الأمن القضائي مرادف للأمن القانوني وهو نتيجة له⁽²⁴⁾. فأصبح الأمن القضائي هدف تسعى إلى تحقيقه الأنظمة القضائية، بهدف ضمان الأمن والثقة في منظومة العدالة. هذا ويعرف الأمن القضائي بأنّه (الأمن الذي يعكس الثقة في المؤسسة القضائية، والاطمئنان إلى ما ينتج عنها وهي تقوم بمهمتها المتجلية في تطبيق القانون على ما يُعرض عليها من قضايا أو ما تجتهد بشأنه من نوازل، هذا مع تحقيق ضمانات جودة أدائها وتسهيل الولوج إليها)⁽²⁵⁾. لذلك فإنّ مهمة الأمن القضائي هي حماية المؤسسة القضائية

(24) بلحمزي فهمية، الأمن القانوني للحقوق والحريات الدستورية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبدالحميد بن باديس، الجزائر، 2017-2018، ص79.

(25) د. عبدالمجيد لخداري و د. فطيمة بن جدو، الأمن القانوني والأمن القضائي، بحث منشور في مجلة الشهاب، المجلد(4)، العدد(2)، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، الجزائر، 2018، ص394.

بهدف توفير أكبر ضماناتٍ للحقوق والحريات، ومحاولة تفعيل النصوص القانونية على اختلافها من خلال تطبيقها على وقائع، ومن ثم إصدار أحكام قضائية ذات جودة عالية تصبو إلى فضّ النزاعات من جهة وحماية الحقوق والمراكز القانونية من جهةٍ أخرى، فالأمن القضائي لا يكتمل إلا بتوفير المتطلبات ومقومات تضمن حسن سير القضاء، كاستقلالية، وجودة أحكامه، وسهولة الولوج إليه، وحسن إدارته، مقومات تبعث الثقة بالمؤسسة القضائية، وتضمن بالتالي وجود الأمن القضائي⁽²⁶⁾.

فالغاية من الأمن القضائي هو ضمان سيادة القانون، وذلك من خلال استقلال السلطة القضائية وجودة الأحكام وسرعة الفصل في النزاعات أيضاً، تنفيذ الأحكام القضائية، ووجود بنية قانونية سليمة، وانعدام المحسوبية والفساد، حيث يتم ضمان الوصول إلى العدالة لجميع المواطنين ليستشعروا آثاره الملموسة على أمنهم القضائي⁽²⁷⁾. فجودة الخدمة القضائية تنطلق من حاجة الإنسان الضرورية والملحة إلى العدل والقضاء النزيه المستقل الذي يأمن منه على

(26) عبدالمجيد غميحة، مبدأ الأمن القانوني وضرورة الأمن القضائي، بحث منشور في مجلة الحقوق المغربية، العدد(7)، 2009، ص16.

(27) د. محمد بو كماش و د. خلود كلاش، مبدأ الأمن القانوني ومدى تكريسه في القضاء الإداري، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات، العدد(24)، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2017، ص142.

حقوقه، ويطمئن إلى أنه لا يمكن المساس بها⁽²⁸⁾ أو التعدي عليها بأي شكلٍ من الأشكال، كون هذه الحقوق لها قُدسية وتحرم جميع الدساتير التعدي عليها أو الانتقاص منها⁽²⁹⁾.

أخيراً، فإنَّ الأحكام القضائية التي تصدر من قبل القضاء الدستوري، يجب أن تكون واضحةً ومفهومةً وتتحدى جودةً عالية، حتى يأمن الأفراد بوجود أمنٍ قضائيٍّ يحمي حقوقهم ومراكزهم القانونية.

الفرع الثالث: ارتباط جودة الأحكام بالثقة المشروعة (التوقع المشروع)

تعتبر فكرة الثقة المشروعة أو التوقع المشروع *Confiance Legitime* من جانب الأفراد، من الأفكار الحديثة في القوانين الأوروبية⁽³⁰⁾، حيث قررت مؤسسات الاتحاد الأوروبي إلزام حكومات الدول الأعضاء بتطبيقها في التشريعات والقرارات واللوائح التي تُصدرها⁽³¹⁾. وتُعد نشأة هذه الفكرة وأساسها من الفقه

(28) Carolwe Lacroix, La protection des libertes publique et droits, fundament aux, session, Dalloz, Paris, 2015, p.128, 134.

(29) د. حنان محمد القيسي، جودة الأحكام، المرجع السابق، ص225.

(30) د. محمود صبحي علي السيد، الرقابة على دستورية اللوائح: دراسة مقارنة بين مصر - فرنسا - الكويت، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص708.

(31) د. وليد محمد عبدالصبور، التفسير الدستوري، ط1، المصرية للنشر، القاهرة، 2019، ص518.

والقضاء الألماني بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت تطبق على العلاقة بين الدولة والمواطن على أساس الثقة وحماية الثقة⁽³²⁾.

كما عرف النظام الأوربي الألماني أو ترجمة لهذه الفكرة أو المبدأ في قانون الإجراءات الإدارية⁽³³⁾. ثم انتقلت هذه الفكرة على المستوى الأوربي، وكان ذلك عام 1957 وكان التطبيق الأول لهذه الفكرة اجتهاد محكمة العدل للمجموعة الأوربية بالدعوى على الحفاظ على التوقعات المشروعة عبر ثبات المراكز القانونية. يُعد ذلك صُنِفَتْ فكرة التوقع المشروع أو الثقة المشروعة كمبدأ من مبادئ النظام القانوني الأوربي واعتمدت بذلك عام 1981 كمبدأ أساسي للمجموعة الأوربية⁽³⁴⁾. عليه فقد عرفت الثقة المشروعة أو التوقع المشروع بأنها تعني (إنَّ القواعد القانونية يجب أن لا تصدر بطريقة فجائية مباغته تصطدم مع النتائج التي يتوقعها الأفراد من وراء تصرفاتهم المبنية على أسس موضوعية مستمدة من القواعد والأنظمة القانونية سارية المفعول)⁽³⁵⁾. كما عرفه مجلس

(32) Conseil d'Etat Securite juridique et complexite du droit, Rapport public, 2006, p.285.

(33) محمد منير حساني، احترام الثقة المشروعة مبدأ عام للقانون، سلسلة خاصة بالملتقيات والندوات مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016، ص29.

(34) د. علي محيد العكلي و د. لمى علي الظاهري، فكرة التوقع المشروع: دراسة في القضاء الدستوري والإداري، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة، 2020، ص17.

(35) د. وليد محمد الشناوي، التوقعات المشروعة والوعود الإدارية غير الرسمية في قانون الاستثمار، دار الفكر والقانون، القاهرة، 2013، ص106.

الدولة الفرنسي مبدأ حماية الثقة المشروعة أو التوقع المشروع في تقريره لسنة 2006 بأنه (مبدأ يفرض عدم الإخلال بالثقة التي وضعها المتعاملون مع الإدارة بصفة مشروعة ومؤسسة في ثبات مركز قانوني، وذلك بالتعديل العنيف لقواعد القانون)⁽³⁶⁾. بمعنى أن مبدأ التوقع المشروع أو الثقة المشروعة وسيلة دفاعية للحقوق في مواجهة التغييرات في القوانين والأحكام والالتزامات غير المتعهد بها، بمعنى آخر أن هذا المبدأ ما هو إلا توقع مبني على أساس النشاطات الرسمية للسلطة العامة ليكون جدير بالحماية⁽³⁷⁾. وهو ما يثقل كاهل القضاء الدستوري بعدم مباغطة ذوي الشأن يتبنوه أو يستخلصونه من معايير يلقي عليها رداء الدستور فتصير معايير المعايير⁽³⁸⁾. لذلك يجب على القضاء الدستوري عندما يصدر الأحكام أن تكون بجودة عالية وواضحة ومفهومة للمخاطبين في الأحكام وبغير ذلك، فإن الثقة المشروعة بالمؤسسة القضائية تنهدم لدى الأفراد وترزعزع الطمأنينة لديهم وعلى السلطة القضائية أن تحمي توقعات الأفراد، بما يحفظ ثقتهم بها من خلال الجودة في أحكامها بما يمكن للمخاطبين في أحكامها من تقدير أوضاعهم الحاضرة والتنبؤ بأوضاعهم المستقبلية بكل سهولة دون وجود

⁽³⁶⁾ بلخير محمد آيت عودية، الأمن القانوني ومقوماته في القانون الإداري، دار الخلدونية، الجزائر، 2018، ص 221.

⁽³⁷⁾ د. مازن ليلو راضي، المبادئ العامة للقانون في قضاء مجلس الدولة الفرنسي، ط 1، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2020، ص 157.

⁽³⁸⁾ د. حسين أحمد مقداد، المرجع السابق، ص 121.

تعسف مثال ذلك الرجعية في الأحكام أو القرارات أو القوانين كون الرجعية أمر خطير بالنسبة للرقابة أو التفسير التي يصدرها القضاء الدستوري.

هذا ويجب أن يكون هدف القاضي الدستوري عندما يصدر الأحكام أو القرارات أن يوفر الإلزام من الاستقرار والطمأنينة للأفراد، للحفاظ على حقوقهم التي اكتسبوها في ظل قانون قائم ومستقر، فلا يجوز سلب هذه الحقوق بذريعة تغيير القانون أو تعديله أو العدول عنه. لذلك تُعد الجودة في الأحكام أداة لتحقيق العدالة في الدولة القانونية وترسيخ قواعدها وضبط مسارها، كما تُعد ضماناً أساسياً لاحترام مبدأ المشروعية وسمو مكانته، وتحقيق سيادة القانون وعلو كلمته. كما تُعد الجودة في الأحكام الضمان الأساسي الذي لا غنى عنه لكفالة حقوق المواطنين وصون حرمتهم وحماية حرياتهم⁽³⁹⁾. فضلاً عن طريقة الأداء لدى القاضي الدستوري، وسهولة الإجراءات، وقرب المواعيد وحسن تعامل الموظفين مع الأفراد وتكامل المرافق والأقسام التي تقدم الخدمة للأفراد داخل المحاكم وتسبيب الأحكام⁽⁴⁰⁾. كل ذلك يحقق الجودة التي هي مرتبطة مع تلك المبادئ التي تطرقت إليها ، ولها علاقة وثيقة بها، كون هدفها هو حماية حقوق الأفراد في ظل منظومة قضائية مستقرة في جميع المجالات.

(39) د. علي مجيد العكلي و د. لمى علي الظاهري، فكرة التوقع المشروع، المرجع السابق، ص93.

(40) د. حنان محمد القيسي، جودة الأحكام، المرجع السابق، ص223.

المطلب الثالث: تحقيق الجودة من خلال الوضوح في أحكام القضاء الدستوري
لا بُدَّ أن يتركز تحقيق الوضوح في أحكام القضاء الدستوري في أيّة دولة على أساس واحدٍ مفاده عمل السلطة القضائية على إصدار الأحكام القضائية وفق المتطلبات الدستورية بما يحقق الصالح العام للشعب⁽⁴¹⁾. لذلك يُعرف الوضوح بصفةٍ عامّةٍ بأنّه ((كل ما هو سهل الفهم، وكل ما هو مستوعب ومكتسب بسهولة)⁽⁴²⁾. فمبدأ الوضوح مرتبط بمبدأ الأمن القانوني، حيث تكون الأحكام القضائية التي تصدر من القضاء الدستوري جيدة وواضحة وسهلة وبسيطة ومفهومة من طرف الجميع⁽⁴³⁾.

فالوضوح في الأحكام القضائية وسهولة الرجوع إليها تُعد من المبادئ التي تُحقّق ثقة الأفراد في المؤسسة القضائية لعدم الاختلاف في إفهامها ومعرفة مضمونها، ومن ثمّ تتحقق الجودة في الأحكام القضائية على الأقل في الشكل

(41) د. لعروسي أحمد و بن شهرة العربي، دور القاضي الدستوري في تحقيق العدالة التشريعية، بحث منشور في مجلة الدراسات الحقوقية، العدد(9)، جامعة الطاهر مولاوي، جامعة سعيدة، الجزائر، 2018، ص106.

(42) Petit, La rousse illustre, Dictionnaire, Paris Larousse, 2005, p.236.

(43) R. Robert; J. Rey; Debove, A. Rey, Le Petit Robert, Dictionnaire de langue Francaise, Edition le Robert, Paris, 1993, p.139.

- نقلاً عن: دويني مختار، ضوابط جودة القاعدة القانونية، أطروحة مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم

السياسية، جامعة جيلالي لباس سيدي بلعباس الجزائر، 2014-2015، ص178.

الظاهري لها. ويرى أحد الفقه⁽⁴⁴⁾ أنَّ الوضوح في الأحكام القضائية من أهم تطبيقات التوقع المشروع ومبدأ الأمن القانوني، لأنَّ الأحكام القضائية التي يصدرها القضاء الدستوري يجب أن تكون مفهومة وواضحة لجميع المخاطبين بها على اختلاف ثقافتهم. ولكي تتحقق الجودة من خلا الوضوح في الأحكام القضائية، لا بُدَّ من أن تتوافر عدة عناصر سوف نتطرق إليها على النحو الآتي:

الفرع الأول: جودة صياغة الأحكام القضائية

إنَّ جودة الصياغة في الأحكام القضائية، تعني التعبير عن المعنى المراد تطبيقه، أو الفكر المراد انتهاجه، فمتى تكون الصياغة واضحة وسهلة ومفهومة وبسيطة، كان المطلوب تحقيقه يسيراً⁽⁴⁵⁾. لذلك تُعرف الصياغة بأنَّها (الأداة أو الوسيلة التي يجري بمقتضاها نقل التفكير القانوني من الحيز الداخلي إلى الحيز الخارجي)⁽⁴⁶⁾. فإنَّ أهمية صياغة الأحكام القضائية تكشف عن جوهر الأحكام والغرض الذي صدرت من أجله، وأيضاً الصياغة تمنح الحكم القضائي الشكل العلمي الذي يصلح به للتطبيق. فالصياغة فنٌّ لا يقوم من فراغ، إذ لا بُدَّ من وجود موضوع في شكل أفكار محددة يُراد التعبير بها بصورة صحيحة بحيث

(44) د. أحمد عبدالحسيب عبدالفتاح السنتريسي، العدالة التشريعية، المرجع السابق، ص39.

(45) د. طالب حسن موسى، الصياغة القانونية فكراً ومادة، بحث منشور في المؤتمر العلمي الأول، جامعة

دهوك، كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد(14)، العدد(2) خاص، 2011، ص216.

(46) د. حيدر أدهم عبدالهادي، أصول الصياغة القانونية، ط1، دار الحامد، عمّان، 2009، ص64.

تُعبر عن المعنى الأفضل⁽⁴⁷⁾، بحيث يظهر الحكم القضائي بالمظهر الذي يعكس هيبة السلطة القضائية ومكانتها في الدولة وفي نفوس أفراد المجتمع ومؤسساته، فالصياغة لا تتم ارتجالاً وإنما تُلزم بضوابط المنهجية العلمية التي تحدد أجزاء الحكم القضائي الذي يصدر من القضاء الدستوري بشكل خاص، وتكون بشكل متسلسل ومترايط⁽⁴⁸⁾، وأيضاً يجب أن تكون الأحكام القضائية واضحة وسهلة في ألفاظها، وهذا يستند على لغة القضاء التي تُعبر عن حقائق قانونية أو حقائق طبيعية واجتماعية، كما تُعبر أيضاً عن الأفعال التي قادت إلى إصداره الحكم القضائي ومن ثم تؤدي إلى نتيجة معينة، وبذلك يتحقق الأمن القانوني والقضائي لدى الأفراد.

الفرع الثاني: تسبيب الأحكام القضائية

الحقيقة أن الحكم القضائي الذي يصدر من القضاء الدستوري يجب أن تكون فيه الأسباب التي اعتمد عليها القاضي في حكمه واضحة وبيان الأدلة الواقعية والقانونية التي بنى عليها القاضي حكمه. ويُعرف التسبيب بأنه (أداة للتبرير والإقناع ووسيلة للتدليل على فهم القاضي للواقعة المعروضة عليه وصحة

(47) أورك حورية، مبادئ الأمن القانوني في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2018، ص125.

(48) د. عبد القادر الشخيلي، الصياغة القانونية: تشريعاً - فقهاً - قضاءً - محاماة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص181.

النتائج التي انتهت إليها⁽⁴⁹⁾. هذا ونجد الأساس القانوني للتسبب في الأحكام القضائية في قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم (23) لسنة 1971⁽⁵⁰⁾. لذلك فإنَّ تسبب الأحكام القضائية يُعتبر من الشروط الأساسية التي تحقق الجودة في الأحكام؛ كون التسبب وسيلةً لإقناع أطراف الدعوى، فضلاً عن أنَّ التسبب يقوم بحماية القاضي الدستوري الذي يقوم بتحقيق العدالة دون تأثير، ويؤكد على الشفافية والنزاهة عند إصدار حكمه⁽⁵¹⁾. كما يُعد التسبب حمايةً للمتقاضين، إقناع المتقاضين بالحكم يزرع الثقة لديه بالمؤسسة القضائية، ومن ثم تحقيق الأمن القضائي، كون الأخير يحمي حقوق الأفراد ويزرع الثقة والاطمئنان لدى الأفراد من خلال الجودة في الأحكام القضائية التي يصدرها القضاء الدستوري تحقيقاً للأمن القانوني والقضائي اللذان يُعدّان من أهم الأسس التي يقوم عليها بناء الدولة القانونية.

(49) د. محمد صالح القويزي، حيثيات الأحكام الجنائية وتسببها، بحث منشور في مجلة القضاء، العدد(4)، السنة (26)، 1971، ص22.

كذلك: د. صباح سامي داود و جاسم محمد سلمان، تسبب الحكم الجزائي، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، العدد الخاص الثالث، الجزء الأول، كلية القانون، جامعة بغداد، 2017، ص360.

(50) نصّت المادة (224/أ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم (23) لسنة 1971 على أنَّ: ((يشتمل الحكم أو القرار على اسم القاضي أو القضاة الذين أصدره واسم المتهم وباقي الخصوم = وممثل الادعاء العام ووصف الجريمة المسندة إلى المتهم ومادتها القانونية والأسباب التي استندت إليها المحكمة في إصدار حكمها أو قرارها...)).

(51) بلحمزي فهمية، المرجع السابق، ص93.

الخاتمة

بعد أن انتهينا من إيراد أهم الأفكار في موضوع (جودة أحكام القضاء الدستوري: دراسة في المبادئ الدستورية الحديثة)، توصلنا إلى عدة نتائج، نقف عليها في البيان التالي:

أولاً: النتائج

1. تبين أن الجودة في الأحكام القضائية التي يصدرها القاضي الدستوري تقوم على تحقيق الأمن القانوني والقضائي من خلال حماية حقوق الأفراد واحترام مراكزهم القانونية.
2. اتضح أن الجودة في المؤسسة القضائية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القانوني والقضائي والثقة المشروعة، كون هذه المبادئ من أهم المبادئ التي يقوم عليها بناء الدولة القانونية.
3. إن الجودة تتحقق عند توفر الصياغة القانونية من خلال الوضوح في الأحكام وسهولة فهمها والرجوع إليها حتى يطمئن الأفراد بوجود المؤسسة القضائية.
4. تبين أن جودة الأحكام القضائية تهدف إلى تحسين مستوى المؤسسة القضائية من خلال الحداثة والتطوير حتى يتحقق الأمن القضائي.

ثانياً: المقترحات

1. نقترح على القضاء الدستوري عندما يصدر الأحكام القضائية، أن يلتزم بمبدأ الوضوح حتى تكون الأحكام مفهومة وبسيطة لدى الأفراد، ويُعدّ هذا من أهم متطلبات الأمن القضائي.
2. إلزام القاضي الدستوري عندما يصدر الحكم القضائي أن يتقيد بتحديد أجزاء الحكم الذي يصدر بشكل متسلسل ومترابط ويحتوي على الأسباب التي أدت إلى صدوره.
3. نقترح على المؤسسات القضائية بصورة عامة والقضاء الدستوري بصورة خاصة، تحقيقاً للعدالة، أن يقوم باستخدام التقنيات الحديثة وتحديث الخدمة في المؤسسة القضائية والجودة في الأداء؛ تحقيقاً للأمن القانوني والقضائي واللذان يُعدّان من أهم الأسس التي يقوم عليها بناء الدولة القانونية.

قائمة المراجع

أولاً: المؤلفات

1. د. أحمد عبد الحسيب عبد الفتاح السنتريسي، العدالة التشريعية في ضوء فكرة التوقع المشروع، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018.
2. د. أحمد عبد الحسين عبد الفتاح السنتريسي، دور قاضي الإلغاء في الموازنة بين مبدأ المشروعية ومبدأ الأمن القانوني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018.
3. بلخير محمد آيت عودية، الأمن القانوني ومقوماته في القانون الإداري، دار الخلدونية، الجزائر، 2018.

4. د. حسين أحمد مقداد، مبدأ الأمن القانوني كأساس لعمل القاضي الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017.
5. د. حنان القيسي و د. مازن ليلو راضي، امتناع الإدارة عن تنفيذ أحكام القضاء الإداري، دار المسلة، بغداد، 2018.
6. د. حيدر أدهم عبدالهادي، أصول الصياغة القانونية، ط1، دار الحامد، عمان، 2009.
7. د. عبدالقادر الشخيلي، الصياغة القانونية: تشريعاً - فقهاً - قضاءً - محاماةً، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
8. د. علي مجيد العكيلي و د. لمى علي الظاهري، فكرة التوقع المشروع: دراسة في القضاء الدستوري والإداري، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة، 2020.
9. د. علي مجيد العكيلي، مبدأ الأمن القانوني بين النص الدستوري والواقع العملي، ط1، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة، 2019.
10. د. مازن ليلو راضي، المبادئ العامة للقانون في قضاء مجلس الدولة الفرنسي، ط1، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2020.
11. د. مازن ليلو راضي، حماية الأمن القانوني في النظم القانونية المعاصرة، ط1، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة، 2020.
12. د. محمد عبدالعال، القضاء الدستوري المقارن، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017.
13. د. محمود صبحي علي السيد، الرقابة على دستورية اللوائح: دراسة مقارنة بين مصر - فرنسا - الكويت، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.

14. د. وليد محمد الشناوي، التوقعات المشروعة والوعود الإدارية غير الرسمية في قانون الاستثمار، دار الفكر والقانون، القاهرة، 2013.
15. د. وليد محمد عبدالصبور، التفسير الدستوري، ط1، المصرية للنشر، القاهرة، 2019.
16. د. يونس العياشي، الأمن القانوني والقضائي وأثرهما على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ط1، مكتبة دار السلام، الرباط، 2012.

- المراجع الأجنبية

1. Carolwe Lacroix, La protection des libertes publique et droits, fundament aux, session, Dalloz, Paris, 2015.
2. Conseil d'Etat Securite juridique et complexite du droit, Rapport public, 2006.
3. La securite juridique etudes et documents, n.43, Rapport de conseil d'Etat, Rapport public annuel, 1991, La documentation Francais.
4. Petit, La rousse illustre, Dictionnaire, Paris Larousse, 2005.
5. R. Robert; J. Rey; Debove, A. Rey, Le Petit Robert, Dictionnaire de langue Francaise, Edition le Robert, Paris, 1993.

ثانيا : المقالات و البحوث والدراسات

1. بن أحمد سعدية وحنصال أبو بكر وشمة نوال، نظام إدارة الجودة أيزو 9000 وإدارة الجودة الشاملة مفهومان متكاملان أم متعارضان، بحث منشور في مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد(3)، العدد(5)، المركز الجامعي بغيليزان، الجزائر، 2020.

2. بن سيدي أودير، الجودة في التشريع الجزائري والنظريات العلمية ومعايير أيزو 9000 (قراءة تحليلية مقارنة)، بحث منشور في مجلة التنمية البشرية، العدد(10)، جامعة وهران أحمد بن محمد، مخبر التربية والتنمية، الجزائر ، 2018.
3. د. حنان محمد القيسي، جودة الأحكام الصادرة عن محاكم القضاء الإداري في العراق، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد(3)، العدد(1)، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، 2020.
4. د. خالد روشو، دور القاعدة الدستورية في إرساء الأمن القانوني،، بحث منشور في مجلة دراسات في الوظيفة العامة، المجلد(3)، العدد(1)، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، 2018.
5. د. صباح سامي داود و جاسم محمد سلمان، تسبيب الحكم الجزائي، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، العدد الخاص الثالث، الجزء الأول، كلية القانون، جامعة بغداد، 2017.
6. د. طالب حسن موسى، الصياغة القانونية فكراً ومادةً، بحث منشور في المؤتمر العلمي الأول، جامعة دهوك، كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد(14)، العدد(2) خاص، 2011.
7. د. عبدالمجيد لخذاري و د. فطيمة بن جدو، الأمن القانوني والأمن القضائي، بحث منشور في مجلة الشهاب، المجلد(4)، العدد(2)، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، الجزائر، 2018.
8. عبدالمجيد غميحة، مبدأ الأمن القانوني وضرورة الأمن القضائي، بحث منشور في مجلة الحقوق المغربية، العدد(7)، 2009.

9. د. لعروسي أحمد و بن شهرة العربي، دور القاضي الدستوري في تحقيق العدالة التشريعية، بحث منشور في مجلة الدراسات الحقوقية، العدد(9)، جامعة الطاهر مولاي، جامعة سعيدة، الجزائر، 2018.
10. محمد بن عراب ومفيد جعفري، خرق معايير الأمن القانوني في المنازعات الجبائية، سلسلة خاصة بالندوات والملتقيات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016.
11. د. محمد بو كماش و د. خلود كلاش، مبدأ الأمن القانوني ومدى تكريسه في القضاء الإداري، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات، العدد(24)، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2017.
12. د. محمد صالح القويزي، حيثيات الأحكام الجنائية وتسيبها، بحث منشور في مجلة القضاء، العدد(4)، السنة (26)، 1971.
13. محمد منير حساني، احترام الثقة المشروعة مبدأ عام للقانون، سلسلة خاصة بالملتقيات والندوات مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016.

ثالثاً : الرسائل والأطروحات

1. إسماعيل صالح الدين، إشكالات تنفيذ القرارات القضائية الإدارية في مواجهة الإدارة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015-2016.
2. أورك حورية، مبادئ الأمن القانوني في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2018.

3. بلحمزي فهمية، الأمن القانوني للحقوق والحريات الدستورية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2017-2018.
4. دويني مختار، ضوابط جودة القاعدة القانونية، أطروحة مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس الجزائر، 2014-2015.